الرّسالة الإخبارية

مجلس نواب الشعب

خاص بميزانية الدولة لسنة 2019 | عدد: 28

نسق حثيث في مناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2019

عكف مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من 24 نوفمبر الى 10 ديسمبر 2018 على مناقشة ابواب ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2019 والمصادقة عليهم خلال الجلسات العامة. وتخص ابواب الميزانية وعددها 32 مجلس نواب الشعب و رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والوزارات والهيئات الدستورية بالإضافة إلى النفقات الطارئة والدين العمومي.

وقد انعقدت الجلسات بصفة مسترسلة بما فيها أيام السبت والأحد وبمعدّل 14 ساعة عمل متواصلة في اليوم.

مجلس نواب الشعب
النقاش العام 2 ساعات و 40 دق
26 تدخلا

رئاسة الجمهورية
النقاش العام 2 ساعات ة 41 دق
28 تدخلا

رئاسة الحكومة
النقاش العام 2 ساعات و 49 دق
24 تدخلا

وزارة الداخلية
النقاش العام 3 ساعات و 30 دق
40 تدخلا

وزارة الشؤون المحلية
النقاش العام 3 ساعات و 16 دق
42 تدخلا

وزارة العدل
النقاش العام 2 ساعات و 25 دق
21 تدخلا

وزارة الشؤون الخارجية
نقاش عام 2 ساعات و 33 دق
27 تدخلا

وزارة الدفاع الوطني
2 ساعات و 27 دق نقاش عام
23 تدخلا

وزارة الشؤون الدينية
النقاش العام 2 ساعات و 50 دق
20 تدخلا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
النقاش العام 2 ساعات و25 دق
24 تدخلا

وزارة المالية
النقاش العام 2 ساعات و 42 دق
25 تدخلا

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
النقاش العام 2 ساعات و 40 دق
31 تدخلا

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
47 تدخلا
النقاش العام 4 ساعات و 11 دق

وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي
21 تدخلا
النقاش العام 2 ساعات و 34 دق

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
36 تدخلا
النقاش العام 2 ساعات

وزارة الصحة
57 تدخلا
النقاش 4 ساعات و 18 دق

وزارة الشؤون الاجتماعية
35 تدخلا
النقاش العام 2 ساعات و 50 دق

وزارة المرأة والأسرة والطفولة
20 تدخلا
النقاش العام 2 ساعات و 10 دق

وزارة التربية
46 تدخلا
النقاش العام4 ساعات و 9 دق

وزارة املاك الدولة
39 تدخلا
النقاش العام 3 ساعات و 32 دق

وزارة التكوين المهني والتشغيل
37 تدخلا
النقاش العام 4 ساعات و38 دق

وزارة الشباب والرياضة
52 تدخلا
النقاش العام 4 ساعات و08 دق

وزارة لنقل
40 تدخلا
النقاش العام 4 ساعات و15 دق

وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية
48 تدخلا
النقاش العام 4 ساعات و26 دق

وزارة الشؤون الثقافية
45 تدخلا
النقاش العام 4 ساعات و39 دقيقة

وزارة التجارة
24 تدخلا
النقاش العام :3 ساعات و17 دق

وزارة السياحة والصناعات التقليدية
42 تدخلا
النقاش العام 4 ساعات و17 دق

المجلس الأعلى للقضاء
21 تدخلا
النقاش العام 2 ساعات و37 دق

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
23 تدخلا
النقاش العام 3ساعات و22 دق

مشروع قانون المالية لسنة 2019
40 تدخلا
النقاش العام 9 ساعات

توزيع اعتمادات ميزانية الدولة لسنة 2019

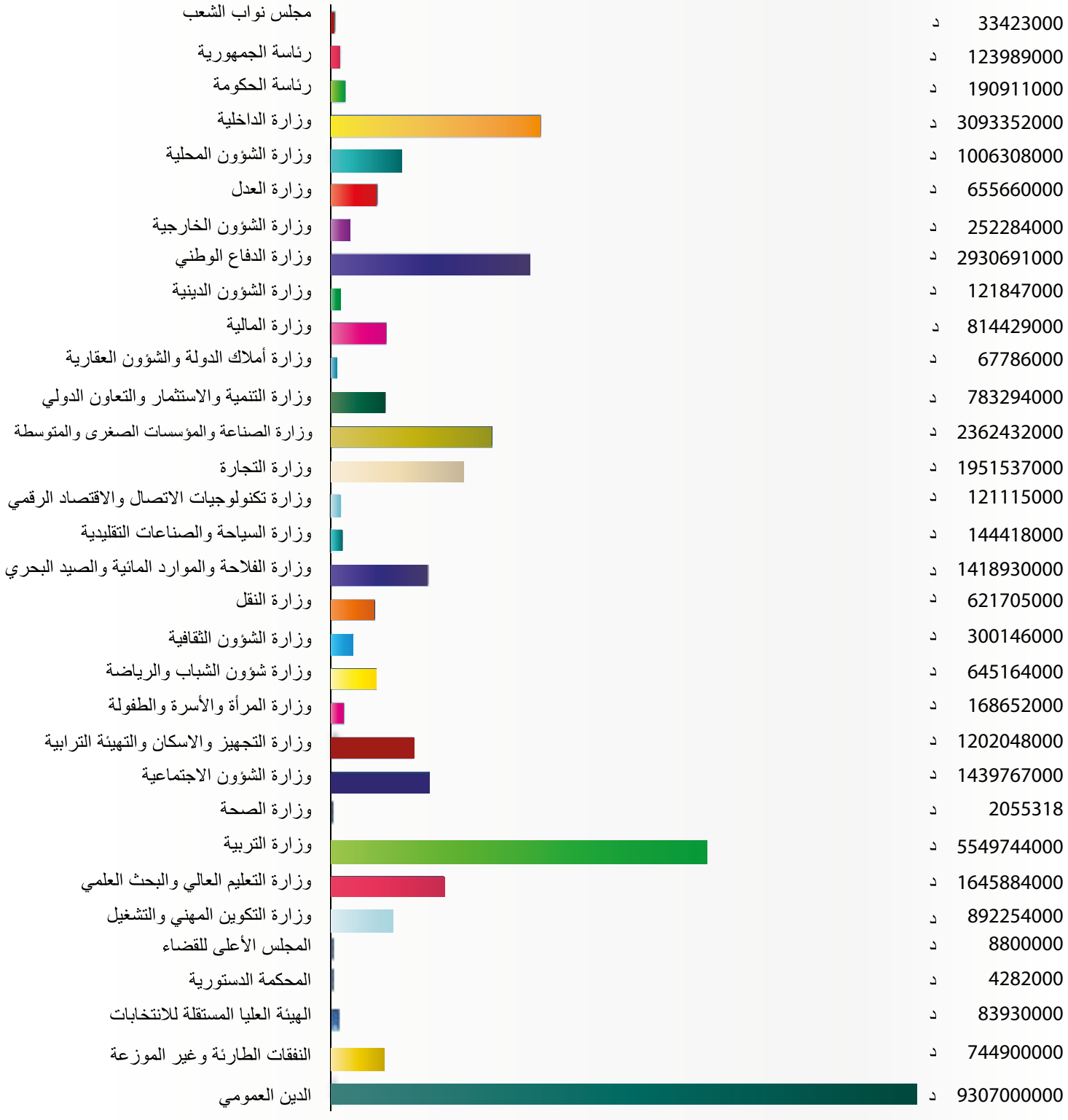

أشغال اللجان التشريعية حول أبواب ميزانية الدولة

مثّلت أبواب ميزانيّة الدولة ومشروع قانون الماليّة لسنة 2019 موضوع أغلب اجتماعات اللجان التشريعيّة خلال شهر نوفمبر والجزء الأول من شهر ديسمبر. حيث عقدت اللّجان عديد جلسات العمل والاستماعات في هذا الصدد وذلك بنسق ماراطوني حتى تستكمل أشغالها في الآجال المحددة.

ويجدر التذكير أن لجنة المالية متعهدة أصالة بالنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية وأن اللجان التشريعية الأخرى تبدي رأيا استشاريا في الغرض حول أبواب الميزانية التي تدخل في مجال اختصاصها طبقا لأحكام الفصل 90 من النظام الداخلي للمجلس.

لجنة التشريع العام

01 وزارة العدل

02 المجلس الاعلى للقضاء

03 المحكمة الدستورية

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

01 رئاسة الجمهورية

02 وزارة الشؤون الخارجية

03 وزارة الشؤون الدينية

لجنة المالية و التخطيط والتنمية

01 وزارة المالية

02 وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

03 مجلس نواب الشعب

04 وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية

لجنة الفلاحة والامن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

01 وزارة التجارة

02 وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

03 وزارة النقل

04 وزارة السياحة والصناعات التقليدية

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الاساسية والبيئة

01 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

02 وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي

03 وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

01 وزارة الصحة

02 وزارة الشؤون الاجتماعية

03 وزارة المرأة والأسرة والطفولة

لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

01 وزارة الشؤون الثقافية

02 وزارة شؤون الشباب والرياضة

03 وزارة التربية

04 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

05 وزارة التكوين المهني والتشغيل

لجنة تنظيم الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

01 وزارة الداخلية

02 وزارة الدفاع الوطني

03 رئاسة الحكومة

04 وزارة الشؤون المحلية والبيئة

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

01 الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

لجنة التشريع العام

صادقت يومي 05 و15 نوفمبر 2018 على كل من الباب السادس والباب الثامن والعشرون والباب التاسع والعشرون من ميزانية الدولة لسنة 2019 والمتعلقين بوزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية.

03 استماعات | 02 جلسات

لجنة الحقوق والحريا
والعلاقات الخارجيّة

خصّصت اللجنة جلساتها أيّام 9 و14 و
2018 للنظر في ابواب الميزانية المحالة
التقارير المتعلقة بها. وتخصّ هذه الأبواب كل
الدينية ورئاسة الجمهورية ووزرة الشؤون

05 جلسات | 03

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

نظرت اللّجنة أيام 13 و16 و27 نوفمبر 2018 في مشاريع ميزانيات كلّ من وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ومجلس نواب الشعب ووزارة المالية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

04 استماعات | 03 جلسات

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي
والتجارة والخدمات ذات الصلة

نظرت اللّجنة ايام 14 و16 و21 نوفمبر 2018 في مشاريع

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

خصصت اللجنة جلساتها أيّام 7 و8 و9 و16 و21 و23 نوفمبر 2018 للنظر في مشاريع الأبواب المحالة عليها والمصادقة على تقاريرها بشأنها. وتتعلّق هذه الأبواب بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

06 جلسات
04 استماعات

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

نظرت اللّجنة يومي 13 و26 نوفمبر 2018 في مشاريع ميزانيات وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لسنة 2019.

02 جلسات
03 استماعات

لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

نظرت اللّجنة يومي 15 و21 و26 نوفمبر 2018 في أبواب الميزانية المتعلقة بوزارة الشؤون الثقافية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة شؤون الشباب والرياضة ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التربية.

03 جلسات
05 استماعات

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

خصصت اللجنة جلساتها أيّام 7 و13 و15 و21 نوفمبر 2018 للنظر في مشاريع ميزانيات كلّ من رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون المحلية لسنة 2019.

04 جلسات
04 استماعات

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الإنتخابية

صادقت يوم 30 نوفمبر 2018 على مشروع ميزانية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات .

01 جلسات
01 استماعات

مسار المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2019

10 أكتوبر 2018

مصادقة مجلس الوزراء
على مشروع القانون

12 أكتوبر 2018

احالة الحكومة لمشروع القانون
على المجلس

12 أكتوبر 2018

اجتماع مكتب المجلس

وإحالة المشروع
على لجنة المالية في نفس اليوم

من 08 أكتوبر إلى 04 ديسمبر 2018

دراسة مشروع القانون صلب اللجنة والاستماع
الى الأطراف المتداخلة ثمّ المصادقة عليه

الاحالة على المكتب

الذي يحيله على الجلسة العامة

من 06 إلى 10 ديسمبر 2018

النقاش والمصادقة على المشروع
في مستوى الجلسة العامة

في حالة الطعن يدرس
المشروع من قبل الهيئة المؤقتة
لمراقبة دستورية القوانين.

الختم من قبل رئيس
الجمهورية والصدور
بالرائد الرسمي.

ناقشت لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع قانون المالية لسنة 2019 على امتداد 22 جلسة استمعت خلالها الى ما يقارب 20 من المنظمات الوطنية والجمعيات وبعض الصناعيين والتجار ومسدي الخدمات.

في اطار دراستها لفصول مشروع القانون والتصويت على أحكامها، أدخلت اللّجنة عدّة تعديلات فيما يلي أبرزها:

- عدّلت اللّجنة الفصل 12 في اتجاه التشجيع على الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية، وذلك بالتنصيص على الانطلاق في احتساب مدّة الإعفاء (المحددة بـ 4 سنوات) من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات، بالنسبة للشركات المحدثة بين 2018 و2020، بالنسبة لمناطق التنمية الجهوية بعد انتهاء مدة الاعفاء المنصوص عليها في القانون المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية.
- أقرّت اللّجنة في الفصل 21 ربط الانتفاع بالطرح في حدود 50 % من القيمة الزائدة المتأتية من عمليات التفويت في عناصر الأصول الثابتة المادية للمؤسسات المحددة في الفصل، بتخصيص كامل هذه القيمة الزائدة في الاستثمار.
- أضافت اللّجنة الى مهام بنك الجهات، المنصوص عليها في الفصل 25، مهمة القيام بدراسات قطاعية وتشخيص ورصد مشاريع مهيكلة في الجهات وذلك لضمان نجاعته.
- عدّلت اللجنة الفصل 32 بالتخفيض في الخطايا الجبائية الادارية المفروضة على المؤسسات.
- عدّلت اللّجنة الفصلين 36 و39 باضافة شركات التجارة الدولية الى قائمة المتمتعين بالامتيازات والحوافز الجبائية.
- بهدف تحسين موارد صندوق دعم الصحة العمومية، عدّلت اللّجنة الفصل 57 عبر التنصيص على توظيف معلوم على المصحات الخاصة بنسبة 0.5% من رقم المعاملات والتعديل في المعلوم السنوي لمراقبة وحراسة المؤسسات الخطرة والمخلة بالصحة بالترفيع في مختلف الأصناف.

حوصلة للنشاط الرقابي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2018

عملًا على تكريس دوره الرقابي وتطويره، يحرص مجلس نواب الشعب على تفعيل آليات الرقابة على السلطة التنفيذية المنصوص عليها في نظامه الداخلي لاسيما الأسئلة الكتابية والشفاهية والتدخلات على معنى الفصل 118 من النظام الداخلي للمجلس. وفيما يلي معطيات إحصائية حول هذا المجال:

الأسئلة الكتابية

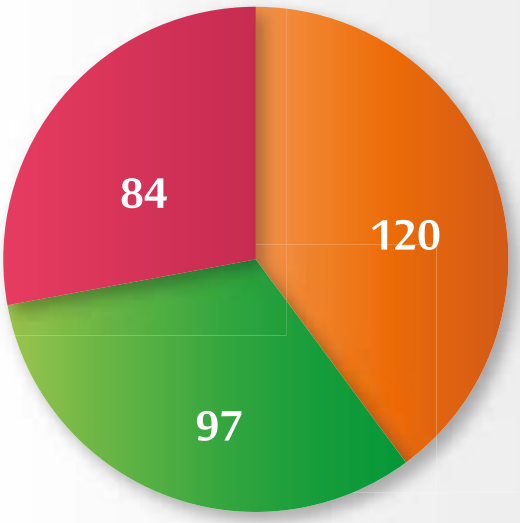

أحال المجلس منذ بداية الدورة النيابية إلى حدود 30 نوفمبر 2018
217 سؤالاً كتابياً إلى أعضاء الحكومة تلقى إجابات عن 84 منها.

أكتوبر 2018
نوفمبر 2018
الأجوبة الواردة من أعضاء الحكومة الى حدود 30 نوفمبر 2018

*يبلغ عدد الأسئلة التي لم يتلقى بشأنها المجلس أجوبة 242 سؤالا من جملة 911 سؤالا.

التدخلات على معنى الفصل 118 من النظام الداخلي

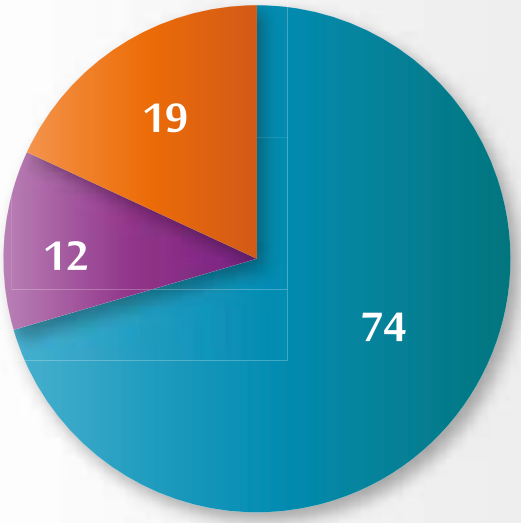

أكتوبر 2018
نوفمبر 2018
الأجوبة الواردة من أعضاء الحكومة الى حدود 30 نوفمبر 2018

*بلغت نسبة تجاوب أعضاء الحكومة المسجلة خلال هذه الفترة 16%.

بلغت المشاغل التي عبر عنها أعضاء المجلس في تدخلاتهم على معنى الفصل 118 خلال الجلسات العامة لشهري أكتوبر ونوفمبر 2018، 116 موضوعا تمت اثارته عبر 86 تدخلا , وتمحور مجملها حول :

- توفير الإعتمادات لتنفيذ البرامج التنموية.
- العودة المدرسة وصيانة المدارس وتحسين ظروفها المادية وتعزيز الإطار التربوي وتأمين محيط المدارس.
- تدعيم البنية التحتية في عدد من جهات البلاد ومعالجة الأضرار الملحقة بها جراء الفياضانات.
- الإحاطة بالشباب ودفع آليات التشغيل وإعتماد الإنطلاق وتسوية وضعية عمال الحضائر.
- الوضع الصحي وتحسين البنية التحتية للمستشفيات في عديد الجهات.

الفصل 118 من النظام الداخلي

إذا رغب أحد النواب التحدث في أمر هام ومستعجل، فعليه أن يقدم ذلك في صيغة مكتوبة تبيّن موضوع الطلب، وعلى الرئيس أن يأذن له بالكلام في آخر الجلسة.

الأسئلة الشفاهية

منذ بداية الدورة العادية الخامسة الى حدود 30 نوفمبر 2018، عقد مجلس نواب الشعب 7 جلسات عامة خاصة بتوجيه الأسئلة الشفاهية، وجه خلالها النواب 45 سؤالا لـ11 عضو في الحكومة، تعلقت بقطاعات ومشاغل مختلفة، وفيما يلي قائمة أعضاء الحكومة الذين وجهت اليهم الأسئلة:

- وزير التجهيز والإسكان
- وزير تكنولوجيا الإتصال
- وزير الفلاحة
- الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاحات الكبرى
- وزيرة المرأة
- وزير النقل
- وزير التجارة
- كاتب الدوبة لدى وزير التجارة المكلف بالتجارة الخارجية
- وزير التنمية والتعاون الدولي والإستثمار
- وزير الخارجية
- وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة